

## الازمات وفرص التحول في الاقتصاد العراقي (١٩٥٨-٢٠٢١)

أ.م.د. خالد حيدر عبد علي

م. نهاد خالد

قسم الاقتصاد-كلية الادارة و الاقتصاد- جامعة السليمانية

### ملخص:

هذا البحث يسلط الضوء على اشكالية مفادها ان مع كل أزمة تظهر فرصة للإصلاح والتحول للافضل، هذا ما أثبتته تجارب كثير من البلدان النامية والمتقدمة، ولكن رغم كثرة الازمات التي عانت منها العراق لم يحصل في البلد أي تغير او تحول اقتصادي، من هنا تهدف البحث الى تسليط الضوء على اهم الازمات في مسيرة الاقتصاد العراقي واخفاق الاجراءات للتحويل الى بناء هيكل اقتصادي أكثر استقرارا لمواجهتها، واستنتج البحث بأن العراق على الرغم من كثرة الحلول والتحليلات التشخيصية الدقيقة خلال المذكرات وتقارير حول العراق التي صدرت عن المؤسسات والهيئات العلمية الدولية والمحلية، فانه اضاعته الفرص الكثيرة والكبيرة قبل وبعد ٢٠٠٣ حيث تغيير النظام، وعدم نجاح السياسات والاليات لتحويل الازمات الى فرص تنمية حقيقية لبناء هيكلية اقتصادية لديها القدرة على التجاوب السريع مع الازمات، وفي هذا السياق انتهى البحث بتوصيات منها يجب تحسين أداء العراق في مؤشرات الحكم الرشيد وخاصة في مجال فاعلية الحكومة والادارة الرشيدة، للوصول الى مستوى مقبول بين المجتمع الدولي والعربي في هذا المجال، مما يحتاج الى تنمية القدرات البشرية واستئصال الفساد من جذورها، والاهتمام بالقطاع الخاص أيضا والتي يمكن أن يلعب دورا في تعزيز التنوع مصادراليرادات وزيادة فرص العمل، وايضا من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستغلة وتشجيع المنافسة الحقيقية في المشاريع الاستراتيجية ومتوسطة المدى.

كلمات مفتاحية: الازمات، التحول الاقتصادي، الريعية النفطية، الاقتصاد العراقي.

Recieved: 21/10/2022

Accepted: 11/11/2022



## مقدمة البحث:

يحدث الازمات في اقتصاد كل البلدان كما وتولد الفرص بشكل متكرر والتي يجب ان يتم استغلالها، وهذا البحث تدرس هذه الحقيقة في الاقتصاد العراقي حيث منذ عقود وحتى الآن يتسم بالريعية والتأثر بالازمات المتعددة والمتكررة، دون ان يضع اي تأثير على سلوك الساسة والاقتصاديين لتغيير مسار الاقتصاد العراقي الى ملجأ آمن رغم وجود مقومات في داخلها وكثرة الفرص المتاحة اثناء وبعد الازمات.

مشكلة البحث: تعود مشكلة البحث إلى تدني مستوى أداء السياسات الاقتصادية العراقية، والتي لعبت دوراً خطيراً في إساءة استخدام عائدات النفط لمدة عقود، وما ترتب على ذلك من تعميق الاختلالات والتشوهات في هيكلية الاقتصاد العراقي وظهور ازمات متعددة دون وجود آلية للاستفادة من فرصة تصحيح المسار الاقتصادي. هدف البحث: يهدف البحث الى تحليل الواقع الاقتصادي الحافل بالازمات وعدم تمكن السلطات السياسية من الاستفادة من هذه الازمات للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث: يعتمد البحث على فرضية مفادها ان هناك علاقة ايجابية بين الازمات وفرص للتحويل الايجابي عن طريق فاعلية السياسات والادوات الفعالة لمواجهة تلك الازمة، ولكن تجربة الاقتصاد العراقي لم تؤكد ذلك نتيجة السياسات والاجراءات غير السليمة المتبعة لمعالجة الازمة والتي ادت الى تراكمها بدلا من تحويلها الى فرصة.

الحدود الزمانية: الاقتصاد العراقي الحدود المكانية: تمتد المدة من ١٩٥٨ الى ٢٠٢١

منهجية البحث: يستخدم البحث أسلوب التحليل الوصفي، لتحليل التغييرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق والتقضي عن مدى انتفاع الأنظمة المتعاقبة من الموارد الكثيرة الموجودة لبناء هيكل اقتصادي يتحمل مواجهة الازمات، والتعرف على دور السياسات الاقتصادية في توظيف تلك الموارد لصالح عملية استغلال الفرص لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

١- دراسة (المعموري وآل طعمة، ٢٠١٣): التحول الاقتصادي في العراق: المسوغات والكلف

تستهدف الدراسة الى ابراز اهم مسوغات التحول الاقتصادي في العراق، والكلف المترتبة على ذلك، فضلا عن تقييم مسار تحول الاقتصاد العراقي خلال الفترات ما بعد ٢٠٠٣، ومن النتائج البحث تدهور مستوى ونشاط المؤسسات الإنتاجية الصناعية والزراعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتراجع دور الدولة في دعم وحماية المؤسسات القائمة منها جعل من الاقتصاد العراقي في تبعية كاملة لتأمين احتياجاته الأساسية واهم النتائج هو حصول تضخم كبير في الجهاز الحكومي بعد تبني عملية التحول اذ وصل عدد الموظفين في القطاع العام بحدود خمسة ملايين موظف بسبب عجز القطاع الخاص عن خلق فرص للتشغيل وهذه الحالة لا نجد لها في تجارب الدول المتحولة، واهم ما استوصى بها الدراسة بخصوص نجاح التحول الى اقتصاد السوق إبعاد ملف الفساد الإداري والمالي عن المنافذ والسجلات الحزبية والطائفية والكتلوية.

٢- دراسة (حسن، ٢٠٢٠) السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص،

يهدف البحث الى الاجابة عن السؤال التالي: ما هو الحجم المتوقع للازمة المالية في العراق في ظل ازمة كوفيد ١٩؟ ولاسيما في ظل وجود عدد من التحديات الاخرى، وما هي الحلول والسياسات الاقتصادية الممكنة لمعالجتها؟ ومن اجل دراسة المشكلة تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي باعتماد البيانات والمؤشرات المتعلقة، من اهم النتائج أن العراق يعاني من ازمة مركبة (اقتصادية- صحية- سياسية) هي الأكثر خطورة منذ عقدين لاسيما مع اختلال هيكل الموازنة العامة، ومن اهم توصيات البحث تطبيق الجباية الالكترونية والسيطرة الكاملة على المنافذ الحدودية



وتنفيذ قانون الضرائب على الكل بهدف تعزيز مساهمة الإيرادات غير النفطية في الموازنة. دراسة (الزبيدي والطالقاني ٢٠١٧: التحول الاقتصادي في العراق مشكلات وبدائل) يركز البحث على مشكلة عدم فاعلية السياسات المتبعة لتحويل العراق الى اقتصاد نظام السوق بعد ٢٠٠٣ نتيجة الفوضى وعدم الانضباطية وتوصل الى نتائج اهمها ان عملية التحويل بعد ٢٠٠٣ افرزت تعميق الفساد المالي والاداري، واقترح الدراسة جملة من التوصيات، اهمها اعادة تنظيم العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بما يلائم المرحلة الحالية وزيادة فرص العمل وبناء ضمان اجتماعي متكامل. و ما يميز بحثنا هذا عن الدراسات السابقة هو قيام البحث بربط العلاقة بين الازمات (أيا كانت نوعها) والتحويلات في الاقتصاد العراقي ايا كانت توجهها بين الماضي والحاضر ومتابعة الفرص الضائعة للتحويلات الايجابية خلال الازمات والاجراءات المتبعة في مواجهتها عبر اكثر من خمسة عقود، ومن ثم طرح الحلول المستقبلية لعدم تكرار الاخفاقات وتحقيق تغييرات ايجابية في هذا الاتجاه وهذا ما لم نجده في الدراسات السابقة، وقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور كالآتي:

## المحور الاول

### الاطار نظري حول الازمة والتحول الاقتصادي

#### أ:تعريف الازمة والتحول

مصطلح الأزمة (Crises) مشتق من الكلمة اليونانية (Krisis) والتي تعني لحظة القرار، عرفت الكلمة في مجال صحة الإنسان منذ العصور اليونانية في القرن الرابع قبل الميلاد وتعني نقطة تحول حاسمة في حياة المريض، كما تشير كلمة الأزمة إلى لحظة قاتلة أو مهمة ومعنى التغيير المفاجئ. (السامرائي: ٢٠١٩، ص ١٣) وقد تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الأزمة كنتيجة مباشرة للتغيرات البيئية الداخلية والخارجية السريعة والمتلاحقة والتي تعمل في إطارها المؤسسات سواء كانت إنتاجية أو خدمية. (سليم، ٢٠١٣، ص ٧٠) وفيما يلي مجموعة من التعريفات منها:

(الأزمة لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الذي يصيبها، ومشكلة تمثل صعوبة حادة أمام صانعوا القرار تجعله في حيرة بالغة فيصبح أي قرار يتخذه داخل دائرة من عدم التأكد، وقصور المعرفة، واختلاط الأسباب بالنتائج والتداعي المتلاحق الذي يزيد درجة المجهول في تطورات ما قد ينجم عن الأزمة) (جادالاله، ٢٠١٠، ص ٦) وفي تعريف آخر فإن الأزمة: هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد - وتعنى سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف فجائي ينطوى على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية للدولة مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تنفجر الأزمة (سليم، ٢٠١٣، ص ٧٠). وتعد الأزمة بمثابة خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله، كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام، وتتسم الأزمة غالبا بعناصر المفاجأة وضيق الوقت ونقص في المعلومات بالإضافة إلى عوامل التهديد المادي والبشري ومن اهم انواعها ازمات اقتصادية، وأزمات طبيعية وأزمات سياسية، وازمات اجتماعية وازمات صحية وغيرها. (سليم، ٢٠١٣، ص ٧١)

وحول مفهوم التحول الاقتصادي فالتحول في اللغة العربية التغيير و التبدل (عباس، ١٩٩٩: ص ٢٩). و بصورة واضحة في العصر الحديث، ان التحول يعنى التغييرات السلبية و الايجابية في كل شيء في فترة زمنية و هي اما ان تؤدي الى تطور و رقى او الى انهيار و دمار، و ينتج التحول من عوامل متداخلة مثل، العوامل الاقتصادية و

الاجتماعية و السياسية(الهورى، ١٩٩٨، ص٤٣).

ويشوب هذا المفهوم شيئا من الغموض وعدم الاتفاق حول تحديد مفهوم التحول، ولعل تعدد الإبعاد المتعلقة بالمفهوم ومدى شائكته، تعد من بين أكثر الاسباب المفسرة لهذا الغموض وعدم الاتفاق.

وإن طبيعة عملية التحول من حيث المفهوم أو الحجم، كانت موضوع نقاش وتحليل في أروقة المؤسسات الدولية وبحوث المختصين وصناع القرار الاقتصادي(المهداوي، ٢٠٠٥، ص٢).

ويصف آخرون التحول بأنه عملية تغيير مستمرة في الهياكل الاقتصادية، أي إلغاء القديم وتأسيس نظام جديد، وانتقال الاقتصاد من نظام معين إلى نظام أكثر تطورا وأكثر تناسبا للواقع. وهذا يعني ان عملية التحول هي عملية تغيير فعلي تلبي احتياجات الواقع من حيث الافراد والمؤسسات والحكومات والعلاقات الدولية من خلال إعادة هيكلة الأنشطة القديمة إلى الأنشطة الجديدة(حسين، ٢٠١١، ص١٢٦).

وهناك من يرى بان عملية التحول تأتي عبر تفكيك مجموعة آليات كلية وجزئية موروثية، وتشكيل أخرى تسمح بظهور نظام جديد. ويرى البعض الاخر إن التحول نحو اقتصاد السوق يعني التوجه نحو سياسة قائمة على تقليل أو تقييد التدخل المباشر للدولة، وتخفيض درجة القيود المفروضة على مجمل النشاط الاقتصادي، وتعزيز دور قوى السوق في توزيع الموارد الاقتصادية، وتحسين قدرة المؤسسات المالية في تعبئة المدخرات بغية تعزيز مستوى كفاءة النشاط الاقتصادي واصلاحه كليا.(الخفاجي، ٢٠١٢، ص٢).

ب-اهمية دراسة الازمة والتحول والعلاقة بينهما: ان الازمة يتيح الفرص للبلدان للنهوض من جديد ويولد الابتكارات وطرق جديدة للخروج من الازمة مما قد يؤدي الى ظهور اقتصاد افضل من السابق فالكساد الكبير في عام ١٩٢٩ ولد قوة دافعة لتقدم علم الاقتصاد، وسياسات ضبط المحركات الرئيسية للاقتصادات الوطنية، وضبط الاستقرار المالي، ناهيك عن التوسع لاحقا في أدوار البنوك المركزية، ثم تأسيس نظام «بيرتون وودز» والمؤسسات الاقتصادية العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وغيرها من تدابير الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وينطبق الأمر ذاته على الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ التي جعلت أسواق المال ومؤسسات القطاع المصرفي تخضع لقيود مشددة وضوابط تضعها البنوك المركزية ومؤسسات الرقابة المالية، بالإضافة للمراقبة على التفاعلات الاقتصادية ضمن موجة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية لضبط القطاع المصرفي، وكما تنطبق ايضا على ازمة كورونا ٢٠١٩ وما بعدها والتي تسبب الشلل العام للاقتصاد العالمي في كل المجالات(يونس، مقالة الكترونية: ٢٠٢٠). أن الأزمات في واقع الأمر تحمل جانبا بعيدا عن منظورات التحليل، وهو الفرص التي تتولد عرضا عن السياقات الضاغطة التي يكفل استغلالها تغيرات هيكلية في التفاعلات الإقليمية والدولية، وبالعودة للتاريخ، فإن أزمات تضمنت مخاوف من الانجراف لحافة الهاوية، مثل أزمة الصواريخ الكوبية، أفرزت ترتيبات قوية للتواصل بين القوى النووية، أما مأساة إلقاء القنبلتين النوويتين خلال الحرب العالمية الثانية على هيروشيما ونجازاكي فقد جعلت الأسلحة النووية غير قابلة للاستخدام فعليا بسبب الخسائر البشرية التي تترتب عليها، ووضعت قيودا أخلاقية وقانونية وتنظيمية على توظيف هذا السلاح في التفاعلات بين الدول، ناهيك عن القيود المشددة على تطويره وامتلاكه وتداوله، وهو ما ينطبق على أسلحة الدمار الشامل. (يونس، مقالة الكترونية، ٢٠٢٠).

وتعد لحظة وقوع الأزمات والكوارث ذاتها وكيفية إدارتها والتعامل معها موضع تركيز لطائفة كبيرة من الأدبيات التي تناولت «إدارة الأزمات» (Crisis Management)، و«إدارة المخاطر» (Risk Management)، والمرونة، والارتداد للوضع الطبيعي (Resilience)، و«رأسمالية الكوارث» (Disaster Capitalism)، و«عقيدة الصدمة» (Shock Doctrine)، واستراتيجية «العلاج بالصدمة» (Shock Therapy)، وغيرها من المفاهيم المرتبطة بالتطورات المفاجئة وغير المتوقعة،

حيث يأتي ضمن هذه الاتجاهات آراء «ميلتون فريدمان» حول التغيير الذي ينتج عن الأزمات وضرورة استغلال لحظة الأزمة لفرض تغييرات دائمة وهيكلية. (كلاين ٢٠٢٠، ص ٢٠٨)

ولا تعد الأزمات الاقتصادية استثناءا عن هذا المنطق، فالكساد الكبير في عام ١٩٢٩ ولد قوة دافعة لتقدم علم الاقتصاد، وسياسات ضبط المحركات الرئيسية للاقتصادات الوطنية، وضبط الاستقرار المالي، ناهيك عن التوسع لاحقا في أدوار البنوك المركزية، ثم تأسيس نظام «بيرتون وودز» والمؤسسات الاقتصادية العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وغيرها من تدابير الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وينطبق الأمر ذاته على الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ التي جعلت أسواق المال ومؤسسات القطاع المصرفي تخضع لقيود مشددة وضوابط تضعها البنوك المركزية ومؤسسات الرقابة المالية، بالإضافة للمراقبة على التفاعلات الاقتصادية ضمن موجة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية لضبط القطاع المصرفي، وكما تنطبق أيضا على أزمة كورونا ٢٠١٩ وما بعدها والتي تسبب الشلل العام للاقتصاد العالمي في كل المجالات. (يونس، مقالة الكترونية، ٢٠٢٠)

وليس العراق بمعزل عن هذا المنطق بسبب وجود الامكانات البشرية والمادية الكافية، لذا ولا يزال يمكن ان تؤدي الازمات الى تحول جذري وايجابي من اقتصاد استهلاكي الى اقتصاد انتاجي، ومن الريعية الى تنوع اقتصادي، وكذا التحول من تمركز الاثقال على كاهل الحكومة (مما يزيد من احتمالية الفساد الاقتصادي) الى اقتصاد السوق وتشتت الارباح والسيطرة على الاقتصاد، مما يقلل المخاطر ويسهل عملية مواجهة الازمات وتصحيح المسار.

## المحور الثاني

### فترات الازمة وفرص التحول في الاقتصاد العراقي قبل ٢٠٠٣

نبذة تاريخية حول الاقتصاد العراقي: سيطرة الاحداث السياسية وعدم التطرق في المسائل الاقتصادية من السمات الاساسية في العقد الأول لتأسيس العراق سنة ١٩٢١ وحالة من عدم الاستقرار الاقتصادي فكانت هناك مظاهر اقتصادية بدائية وسمات لتحول كبير من حالة اللادولة إلى الدولة تمثلت بالبطالة والعزوف عن العمل وحالة الفقر التي غلبت على المجتمع العراقي وغياب المؤسسات، كما ورد في دراسة جميل وآخرون كانت الحكومة مركزة على الجانب السياسي وتأسيس المؤسسات السيادية وحل المشاكل العالقة، منها مشكلة الموصل ومشكلة الحدود مع الجيران وفرض السيطرة السيادية على كل ربوع العراق وهذا ما أظهرته الوثائق التي تحدثت عنها عدد من المؤرخين المعنيين بتاريخ العراق. (جميل، سرمد وآخرون، ٢٠١٨)

واتسمت أيضا تلك الفترة بالانفراج الاقتصادي فتأسست بعض الشركات وبدأت ملامح تحولات اقتصادية في قطاع الأعمال، واعتمد العراق منذ تأسيسه في سنة ١٩٢١ ولغاية نهاية الانتداب البريطاني سنة ١٩٣٢ على الروبية الهندية وكانت بمثابة العملة الرسمية للعراق، وفي السنة نفسها وبعد نهاية الانتداب صدرت العملة العراقية الدينار العراقي بموجب قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣١ وكان كل دينار يعادل في قيمته باون استرليني واحد حيث ارتبط به بوصفه العملة الدولية إبان تلك المدة. وبدأت ملامح بناء النظم المالية والمصرفية والحسابية والموازناتية والرقابية والاستثمارية (جميل، سرمد وآخرون، ٢٠١٨).

ولكن رغم كل التغييرات السياسية في العراق الا انه لم يؤدي الى التحول الاقتصادي بشكل يذكر، ويرجع ذلك بان الموارد الاقتصادية والآلات المستخدمة وقتها تقليدية داخل المجتمع، ولم يكن هناك داع لان يصنف الى مرحلة اقتصادية ذو طابع تحولي.

وبناء على ذلك سيتناول تطور الاقتصاد العراقي وتحليل التحولات والازمات فيها حسب المراحل التالية:



اولا- فترة ازمة الانقلابات والتحول الى النظام الموجه (١٩٥٨-١٩٦٩): من خلال الاستقرار يمكن اعتبار مرحلة ما بعد الخمسينات بداية تطورات وتحولات جديدة في الاقتصاد العراقي، فالتيغيرات لتحول السياسات الاقتصادية في العراق والتقضي عن مدى انتفاع الأنظمة المتعاقبة من الازمات واستحداث الآليات الاقتصادية في مواجهتها، والتعرف على دور السياسات الاقتصادية في توظيف الازمات التي حدثت و الموارد والقدرات الموجودة في عملية التنمية كل ذلك اظهر جليا في المرحلة ما بعد الخمسينات.

خلال الفترة الثانية من الحكم الملكي (١٩٥١-١٩٥٨) والعقد الذي بعده بدأت ملامح الاقتصاد الريعي في العراق بالظهور ما يفهم من دراسات حول تلك الفترة حيث وبعد توقيع اتفاقية مناصفة الإرباح في العام ١٩٥١، فتلك الاتفاقية وفرت زيادة كبيرة في الإيرادات النفطية، ويبدو ان ذلك دفعت السلطات نحو الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق العام الجاري والإمائي، وأدت هذه الى بداية التوسع في النفقات والتركيز على القطاع الواحد وبداية فقدان التنوع في الاقتصاد العراقي. (الريعي، ٢٠١٠، ص ٥-٢٥)

وبعد انقلاب ١٩٥٨ واسقاط نظام الملكية وضع القادة الجدد نمطا جديدا من السياسات الاقتصادية، يهدف إلى تعزيز استقلال العراق السياسي، كما وعملت السلطات تلك الفترة (١٩٥٨-١٩٦٣) الى فك الارتباط من الشروط التي فرضتها الانتداب البريطاني والتوجه نحو النظام المخطط (النجفي، مقالة منشورة على الانترنت تمت الزيارة ٢٠٢٢/٩/٨) وتميزت المرحلة باحداث اجراءات ما بعد الثورة مثل تفكيك وإلغاء نظام الملكية الإقطاعية للأرض بتشريع قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ السنة ١٩٥٨ وتوزيع الأراضي وتحديد سقف الملكية الأرض، وايضا توسيع دور القطاع العام في الاقتصاد، وفي مجال النقدي تم فصل ارتباط الدينار العراقي عن الباوند الإسترليني. [النجفي، ٢٠٠٤ « ص ص ١٩٥ - ٢١١) تميزت ايضا بهيمنة دور العوامل السياسية وبدرجة أقل العوامل الاقتصادية، التي لعبت دورا أساسيا في تعميق وتوسيع دور الدولة في التنمية الاقتصادية، وللأسباب ذاتها اتجهت تلك السياسات الاقتصادية نحو التصنيع، مما أدى إلى تزايد دور الدولة في الاقتصاد، ومع ذلك قدمت الدولة كل الدعم والتشجيع للقطاع الخاص، وحافظ على هيمنته على الناتج غير النفطي التي بلغت حوالي ٧٠٪ (السيد على، ١٩٩٦، ص ١٢٣-١٣٩)

يمكن القول بانه لم يتبلور الرؤية الاقتصادية بشكل تام، حيث أن القادة الجدد لم يتمكنوا من تثبيت دعائم تلك السياسات الاقتصادية، بعد أن تأججت حالة الصراع على السلطة فيما بينهم، و طغت الممارسات السياسية غير عقلانية الناشئة عن الذهنية العسكرية الاستبدادية على التوجه الاستراتيجي المتمثل بتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي والسياسي، وتعقدت المهمة بصورة أكبر بعد أن تفاقمت حالة الاضطراب السياسي في السنوات الأخيرة من حكم عبد الكريم قاسم، ومنه حدثت انقلابات البعثيين على القاسم ثم الانقلاب داخل البعثيين انفسهم ١٩٦٣ ثم انقلاب مرة أخرى ١٩٦٨، وحدثت الاضطرابات في الفترة (١٩٥٨-١٩٦٨) إلى تغير توجهات السياسة الاقتصادية وتبديل أولوياتها لصالح الاهتمام بالنواحي الأمنية وزيادة الإنفاق الأمني والدفاعي، و على حساب الاستثمار الإنتاجي و عملية بناء القاعدة المادية للاقتصاد الوطني. (الريعي، ٢٠١٠، ص ٥-٢٥)

المرحلة الثانية: تأمين النفط وتزايد الإيرادات: بعد تسلم السلطة عام ١٩٦٨ من قبل للنخبة البعثية بعامل انقلاب سريع، بدأوا بتنظيم أولوياتها السياسية وانهاء الصراعات الداخلية بيد من حديد ضد مناوئية، ويبدو اخرى اجراء مفاوضات مع القيادة الكوردية والوصول الى اتفاقية ١١ آذار عام ١٩٧٠، ذلك مهدت لفترة سياسية مستقرة نسبيا مهد بعدها لتمام عملية تأمين النفط العراقي واخراجه من تحت سيطرة الشركات الاجنبية آنذاك بذريعة الاضرار بالاقتصاد العراقي عام ١٩٧٢ وانشاء شركة العراقية للعمليات النفطية بموجب قانون ٦٩. (ابراهيم، ٢٠٢١ ص ٣٢٨٧) وهذا دفع إلى منح الدولة دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية من خلال المشاريع الاستثمارية الكبيرة التي يديرها



القطاع العام ذلك الفترة وتحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة تنقصها مساهمة القطاع الخاص.

لذا فان هذه المرحلة وما صاحبها من فائض في الموازنة العامة، والزيادة الكبيرة في أسعار النفط ونجاح العراق في تأمين النفط إلى زيادة الإيرادات النفطية من ٢١٤ مليون دينار في عام ١٩٧٠ إلى ٣,١ مليار دينار عام ١٩٧٥، ووصلت تلك الزيادة إلى ٨,٩ مليار دينار عام ١٩٨٠، ووفرت تلك الزيادات فرصا وخيارات عديدة أمام صانع القرار، وجعلت الحكومة تتمتع بموارد مالية واقتصادية غير محدودة من الريع النفطي الا انه لم يستغل تلك الفرص بل زادت من التخصيصات لمجالات غير اقتصادية وزيادة النفقات التشغيلية والاستهلاكية بدليل الارقام الواردة في الجدول حول النمو والتخصيصات الاستهلاكية والاستثمارية (الربيعي، ٢٠١٠، ص ٥-٢٥).

ومن خلال استخلاص دراسات وبيانات تلك الفترة يمكن القول بان هناك تقدم كبير في زيادة حجم الإيرادات ووجود فرص اكبر عند الحكومة لاستغلال تلك المرحلة التي زادت امتيازات الحكومة العراقية من خلال تأمين النفط وخاصة بعد استقرار السلطة ١٩٦٨ وتأمين كامل للنفط في بداية السبعينات، الا انه بحكم هيمنة العوامل الإيديولوجية على إجراءات السياسة الاقتصادية دفع هذا التوجه إلى تبني سياسة اقتصادية تقييدية، فرضت العديد من الإجراءات المالية والنقدية للحد من مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، كما فرضت عليه رقابة حكومية صارمة وتراجعت الحرية الاقتصادية بشكل كبير، كما أجريت سلسلة من التغييرات في القيادات الإدارية والتخطيطية، كان الهدف منها فرض إدارة مركزية شديدة على مجمل النشاطات الاقتصادية لضمان هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي.

ثالثا: أزمة الحرب الخليج الاول وهيمنة النمط الاستهلاكي في المجتمع (١٩٨٠-١٩٩٠)

يمكن القول أن وفرة الإيرادات النفطية، وغياب دور الرقابة البرلمانية، قد هيأ المناخ الملائم للسلطة التنفيذية للانفراد في عملية تشريع وتنفيذ القرارات المتعلقة باليات التصرف بالموارد، وما ترتب على هذا الانفراد من هدر كبير في الموارد المالية والممكنات الضخمة التي وفرتها إيرادات النفط، وفي ظل الممارسات أصبح من الصعب تشخيص عناصر الأزمة ومراقبة خط سير الاقتصاد الوطني، مما هيأ للمناخ لتلك السلطة تورط العراق في حرب ايران ١٩٨٠-١٩٨٨، ثم غزو الكويت في آب ١٩٩٠. (الربيعي، ٢٠٠٧)

وبسبب الاجراءات الحربية والاضرار الاقتصادية في تلك الفترة حيث مثلت التطورات الاقتصادية التي شهدتها الفترة (١٩٨٠-١٩٩٠) بداية مرحلة الأزمة الاقتصادية واستفحال ازمات مؤثرة على الجسد الاقتصادي منها: قطع ثلثي الاشجار والاطاحة باهوار الجنوب وتجفيفها في المحافظات الجنوب وترحيل معظم سكان القرى والارياف على القرب من الحدود الإيرانية من الاجراءات حربية ادت بفقدان الكثير من الموارد الزراعية ومصادر إيرادات السكان (النصراوي، ١٩٩٧، ص ١٢٧) وهذا بالطبع يؤدي الى اجبار السلطة الى التكفل كافة مستلزمات حياة السكان والتوسع في النفقات الاستهلاكية ناهيك عن النفقات العسكرية الضخمة وأضطرت الحكومة العراقية الى اللجوء للاقتراض الداخلي والخارجي الكبير والنتيجة كالاتي: (النصراوي، ١٩٩٧، ص ١٢٧)

(١) هيمنة الطابع الاستهلاكي على الاقتصاد العراقي أسهمت إجراءات السياسة الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية خلال تلك الفترة في توجيه الموارد نحو تمويل الإنفاق الاستهلاكي العام، وخاصة الإنفاق العسكري.

(٢) منحت الأولوية في التخصيصات الاستثمارية الأنشطة التصنيع العسكري وأجهزة الأمن والدفاع، وعلى حساب الأنشطة الإنتاجية وبخاصة الزراعة والصناعة التحويلية.

(٣) تدهور الصادرات وارتفاع معدلات الاستيراد أخذت نسبة التجارة الخارجية الغير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالتراجع خلال تلك الفترة، نتيجة لتراجع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، بعد ان كانت تلك



النسبة مرتفعة بشكل ملحوظ خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٠)، وللسبب نفسه تراجعت نسبة تغطية الصادرات للاستيراد نتيجة للارتفاع في معدلات نمو الاستيراد مقارنة بمعدلات النمو في الناتج المحلي.

يمكن القول بان ازمة الحرب(العراق-اليراني) رغم كل الجوانب السلبية فيها وتوجيه معظم الإيرادات الى القطاع العسكري في تلك الفترة كان بالامكان ان يكون فرصة لرجوع الاقتصاد العراقي الى النمط الانتاجي والتخلص من الريعية(التي اصبح سمته منذ فترة تأميم النفط) وذلك لان توجيه معظم الإيرادات النفطية الى الحقل العسكري يؤدي الى انخفاض التخصيصات الاستثمارية والتشغيلية للقطاعات غير العسكرية وكان على السلطات توجيه المجتمع الى الاكتفاء الذاتي والنمط الانتاجي وخاصة في القطاع الزراعي والتي كان الاراضي العراقية ملاءمة لها، الا ان الاجراءات التي اتخذت في فترة الحرب عكس ذلك المنطق فبدأ السلطة العراقية باجراءات اخلاء القرى والارياض من سكانها وعدم دعم التنمية الزراعية بل زيادة النفقات الاستهلاكية لجعل التضخم الموجود بسبب الحرب مكبوتا وتحمل الدولة عباءة ارتفاع الاسعار كاملة ولجأ الى الاقتراض الداخلي والخارجي الكبير لتغطية النفقات الضخمة وبذلك اضع فرصة زيادة النمط الانتاجي داخل المجتمع واعادة بناء الهيكل الاقتصاد العراقي على تلك النمط بل عمق النمط الريعي وتعظيم دور الدولة في الاقتصاد.

رابعاً: ازمة العقوبات الدولية ١٩٩٠-٢٠٠٣: في ٦ آب سنة ١٩٩٠ صدر قرار مجلس الأمن يقضي اعتبار العراق خطراً على السلم العالمي وأدرج ضمن مواد الفصل السابع في إطار حصار اقتصادي شامل، فتوقفت كل التعاملات وجمدت أرصدة العراق أينما كانت في مختلف دول العالم، وبدأت سياسات عالمية ودولية شاملة بفرض عقوبات على كل التعاملات المالية والاقتصادية والتجارية والاتصالية والمعلوماتية والعلمية، لغاية ١٩٩٦، حيث تم تطبيق مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة والتي سمي بقرار النفط مقابل الغذاء، وبموجب هذا القرار سمح للحكومة العراقية ببيع المشروط للنفط وشراء المواد الغذائية والأدوية تحت رعاية الأمم المتحدة، واستمر العراق على هذا المسار لغاية ٢٠٠٣ فكانت ١٣ تحت العقوبات، وقد فهمت الكثيرين المشكلة من الظاهر، ولم يدرك عمقها إلا القليل، وربما تكون سنوات ما بعد ١٩٩٦ حيث مذكرة التفاهم التي أطلقوا عليها النفط مقابل الغذاء والدواء- قد لبت جوانب إنسانية معينة.(الجميل، وآخرون، ٢٠٢١)

ولكن تطبيق قرارات الأمم المتحدة ووضع العراق تحت طائلة الفصل السابع بكل مواده التي تشمل العديد من الجوانب، عطل الأنشطة التي تدرج تحت هذه النشاطات، فبات العراق طيلة المدة ١٩٩٠ ولغاية ٢٠٠٣ يعمل بمعزل عن العالم بشكل او بآخر.(الجميل، وآخرون، ٢٠٢١)

وأدى الحصار إلى نتائج مخيفة في جميع مجالات الحياة العامة الصحية والبيئية والاجتماعية والتربوية والعلمية والاقتصادية. فقد بلغ حجم التضخم في نهاية عام ١٩٩٤ معدل ٢٤٠٠٠٪ سنوياً، وتعمق مظاهر التردّي والتزهل إلى الحد الذي أفقد المجتمع العراقي سمات المجتمع المتحضر المتناسك الذي كان عليه قبل غزو الكويت، فنظرا لعدم قدرة الحكومة على تأمين الوظائف الحكومية وفي القطاعات الصناعية التي توقفت نتيجة الحصار، فقد تم تسريح ما يقارب ثلثي القوى العاملة مما ساهم في زيادة معدلات البطالة وتمزق الحياة العائلية نتيجة ارتفاع معدلات الجريمة، والعنف الاجتماعي، والرشوة، والانتحار، والسرقه، والتهديب، والبغاء، وجنوح الأحداث، وظواهر اجتماعية أخرى تؤكد الخلل الخطير في بنية المجتمع العراقي.(IMF, International statistics, ١٩٩٥)

ويمكن تحليل تطورات المرحلة كما يلي:

أ- هناك تحول ايجابي لمساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي بسبب الحصار الاقتصادي ومنع تصدير النفط والتي اجبرت الافراد على الرجوع للزراعة والحرف والمهن الشخصي للحصول على العيش المتواضع بذلك زاد





مساھمة القطاعات غير النفطية كما موضح في الجدول ادناه

الجدول رقم(١) تغييرات هيكلية في الناتج المحلي خلال فترة ١٩٩٧-١٩٨٨

السنة	قطاع التعدين%	قطاع الصناعات التحويلية%	قطاع الزراعة%
١٩٨٨	١٨,٧	١٣,٦	١٤,٦
١٩٨٩	١٧,٨	١٣,٢	١٥,٣
١٩٩٠	١٣,٦	٨,٤	١٨,٩
١٩٩١	٠,٦٤	٦,١	٢٨,٣
١٩٩٢	٠,٢٥	٥,٥	٣٦,٧
١٩٩٣	٠,٠٧	٥,٧	٣٢,٤
١٩٩٤	٠,٠٥-	٣,٣	٤٣,٢
١٩٩٥	٠,٠٩-	٣,٩	٥٥,٨
١٩٩٦	٠,٩	٢,٤	٤٣,١
١٩٩٧	٠,١٨	٢,٨	٣٥,٤

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على(مرايائي، ٢٠٠٧ ص ٨٠، ٩٦)

من الجدول (١) تتضح نسب المساهمات للقطاعات في تكوين الناتج الاجمالي للعراق لفترة ١٩٩٧-١٩٨٨، (تم ادراج سنوات قبل الحصار لظهار الفرق بشكل افضل) ان نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي تغيرت خلا هذه المدة، فقد انخفض مساهمة قطاع التعدين الى ان وصلت الى السالب. كذلك انخفضت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية الى ان بلغ ٢,٤% في ١٩٩٦. على عكس هاتين القطاعين ازدادت مساهمة قطاع الزراعة بشكل كبير الى ان بلغ ٥٥,٨% في ١٩٩٥.

بينما كانت النسبة لا يتعدى ١٤% قبل الحصار نظرا لقدرته على التكيف مع الظروف الصعبة، ومن الواضح ان القطاع الزراعي حسب معظم المؤشرات اخذت بالتحسن والتعاقد في الثمار والحبوب وحتى انتاج اللحوم والالبان، ثم انخفض بعد عام ١٩٩٥ بسبب اتفاقية النفط مقابل الغذاء، عليه اتضح العلاقة العكسية لتلك الفترة بين الريعية النفطية في العراق ونمو القطاعات الاخرى بشكل عام والزراعة خاصة.

ب- زيادة اليرادات الضريبية في فترة الحصار

من خلال الجدول ادناه يتضح بأن هناك ارتفاع نسبي للضرائب المباشرة وغير المباشرة ولكن مساهمة الضرائب غير المباشرة من الدخل القومي اكبر من الكل وان الزيادة النسبية في الضرائب على الدخل تفوق كل انواع الضرائب الاخرى.

الجدول رقم(٢) نسبة الضرائب من الدخل القومي واليرادات العامة لسنوات مختارة.(مليار دينارعراقي)

السنوات	الدخل القومي(بالاسعار الجارية)	اليرادات العامة (الاسعار الجارية)	اجمالي الضرائب	نسبة الضرائب الى اليرادات%
1995	6,989,0	6,835	4,871,4	53,44
1996	6,994,9	6,906	5,053,0	53,58
1997	7,200,9	6,976	5,232,6	55,75
1998	7,406,8	7,047	5,416,0	56,87
1999	7,612,7	7,117	5,597,6	57,98
2000	7 7,818	7,188	1 5,779	59,05



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات (وزارة المالية - الهيئة العامة للضرائب، مديرية الحسابات العامة التقرير السنوي ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ بغداد)

يظهر من الجدول إن حصيلة الضرائب شهدت تطورا ملحوظا خلال مدة المدروسة إذ تشكل الضرائب من الإيراد الكلي عام ١٩٩٥ نحو (٥٣,٤٤%) وارتفعت النسبة الى ٥٩,٠٥% عام ٢٠٠٠ كما مبين في الجدول أعلاه، ويلاحظ ازدياد الأهمية النسبية لكل من الضريبة على الدخل والضرائب غير المباشرة إلى الإيراد الكلي خلال مدة العقوبات الدولية، تلك الزيادة ايجابية لو ما تمت استثمارها والسير عليها وان كانت تلك الزيادة من الضرائب كانت على حساب حياة المواطنين وزيادة الرشاوي وانتشار انواع الفساد في مستويات مختلفة وظيفية. ولكن كانت اساسا مناسبا للتغييرات الهيكلية، وكانت فرصة لان تسير عليها السياسة الاقتصادية بعد ٢٠٠٣ ولكن مع اصلاحات هيكلية تراعي مصلحة المواطنين، تم الغاء كافة تلك المظاهر الايجابية في التقليل من الاعتماد على النفط بعد ٢٠٠٣ كما سيتم تحليلها في المحور الثالث.

## المحور الثالث

### الازمات وفرص التحول بعد ٢٠٠٣

تسبب احداث ما بعد ٢٠٠٣ في ضياع فرصة تغيير الاتجاه نحو المسار الاقتصادي الصحيح، وفشل النظام السياسي الجديد منذ العراق في بناء اقتصاد حر ومتنوع وفقا لمبادئ الدستور العراقي (الورقة البيضاء للاصلاح الاقتصادي، ٢٠٢٠)، ولم ينتج آثارا ايجابية سوى ما ارتبط منها بتحسين مستويات الرفاهية الفردية نتيجة توسيع نطاق السلع والخدمات التي أصبح الأفراد يحصلون عليها مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي، وثبات قيمة العملة والاتجاه نحو تلبية حاجات الاستهلاك نتيجة رفع العقوبات والانفتاح الاقتصادي وزيادة الإيرادات النفطية.

اولا: عوامل اخفاق التحول السليم في الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣

كان بالامكان وبعد اعادة بناء دولة العراق بعد ٢٠٠٣ استغلال الخطوات الايجابية في فترة الحصار التي مرت بها الاقتصاد العراقي وتمت الاشارة اليها في المحور الاول من البحث حول التقدم الملحوظ في القطاعات غير النفطية كالزراعة والعائدات الداخلية وان كانت بسبب العقوبات وعدم الصادرات النفطية الا انه وبعد رفع الحصار يمكن اخذ التدرج في الاعتماد على النفط، وفيما يأتي عرض أهم عوامل الاخفاقات للتحول السليم والاستفادة من الإيرادات النفطية المتزايدة لبناء اقتصاد مستدام، وكالاتي:

أ: الانفتاح العشوائي والفساد المنظم

لقد أدت سياسة الانفتاح غير المنضبط إلى زيادة في الميل للاستيراد بسبب قصور العرض المحلي وتزايد الطلب على السلع والخدمات الجديدة. وقد قدرت نسبة زيادة الاستيرادات بحوالي ٦٥,٦% عام ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٢، من دون أن يؤثر ذلك ايجابيا في حالة الإنتاج المحلي، وبخاصة الصناعي منه، الذي استمر معطلا بسبب الاحتلال وحالة السلب والنهب، فضلا عن الدمار الذي أصاب هذه المنشآت الصناعية وتقدم خطوط الإنتاج والمعدات الإنتاجية، وعدم توفر الأمان والاستقرار، وشح الطاقة الكهربائية. لذا فقد استمر نمو الاستيرادات بمعدل ١٤% عام ٢٠٠٤ لتصبح ٢١,٣ مليار دولار، ثم استمرت بالارتفاع حتى بلغت ٤٢,٤ مليار دولار عام ٢٠١٠، وهي في هذا تساير النمو المطرد في صادرات العراق النفطية. وعمل هذا الانفتاح إلى تفوق الاستيرادات على الصادرات ليؤكد السلوك المتطرف للدولة الريعية الجديدة (المعموري، ٢٠١٤. ص. ٥٢)

وعمل الانفتاح غير المنضبط على دخول كميات كبيرة من الاستثمارات لا تتناسب مع تحول الصدمة في العراق،



إذ نلاحظ أن الزيادة في المعروض النقدي يعني رفع المستوى التوازني للدخل، وفي ظل انخفاض سعر الفائدة يزداد الطلب على الائتمان من قبل الاستثمارات الأجنبية، مما يولد قوى مضادة تعمل على رفع سعر الفائدة الحقيقي وتعمل على حد المحاولات لتخفيض عجز الموازنة العامة. (المعموري، ٢٠١٤، ص ٥٣).

تزايد التشابكات الاقتصادية فهذا التشابكات ليست حدثا طبيعيا بأي حال من الأحوال وإنما هي نتيجة حتمية خلفتها سياسة معينة بوعي وإرادة فالحكومات والبرلمانات الانتقالية هي التي وقعت الاتفاقيات وسنت القوانين التي ألغت الحدود والحواجز التي كانت تحد من تنقل رؤوس الأموال والسلع من العراق إلى الدول الأخرى وبالعكس وهنا تبرز الآثار التي خلفها الانفتاح غير المنضبط (روديك، ٢٠١٤، ص ٨١)

وساعدت السرعة في تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي في تنامي ظاهرة الفساد بدلا من محاصرتها، إذ ينظر لعملية التحول نحو اقتصاد السوق إنها انتقال من الفساد العرضي إلى الفساد المنظم الذي يرافقه ارتفاع في معدلات الفساد الاقتصادي والسياسي، ويعد العراق من أسوأ الدول في التصدي للفساد ويعود ذلك إلى غياب العناصر اللازمة لمحاربة الفساد، فضلا عن تزايد العناصر المحفزة له، وترهل الجهاز الإداري إذ تنوعت أوجه الفساد داخل البلد سواء على مستوى الأفراد أو الإطار الاقتصادي والسياسي والثقافي وكان ترتيب العراق في الفساد وعلامة مؤشر الفساد الحاصل عليها العراق ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٢ في مراتب متدنية جدا في سلم النزاهة والشفافية. (الزبيدي والطالقاني، ٢٠١٧، ص ٣١-٤٣)

ب: تعميق الربعية النفطية

لقد عانى اقتصاد العراق من عدة اختلالات هيكلية مترابطة بدأت منذ الثمانينات، تسببت بان يقع البلد في ازيمات مالية و اقتصادية تفاعلت مع عدة ازيمات مترابطة بعد ٢٠٠٣، سياسية واجتماعية وأمنية، كلها ادت الى حالة تراكم اختلال الهيكل الاقتصادي والمالي والنقدي كان بالامكان التعامل معها باسلوب اكثر حذرا ومرونة من الذي عاملت معه الساسة وصناع القرار بعد ٢٠٠٣، فمثلا لو أخذنا الهيكل الإيرادات والناتج لخمس سنوات بعد ٢٠٠٣ نجد ان حصة القطاعات غير النفطية في تكوين الإيرادات العامة ضئيلة جدا وأن الإيرادات العامة متاثرة بشكل كبير بتقلبات اسعار النفط كما في الجدول ادناه:

الجدول رقم (٣) هيكل الإيرادات العامة والناتج المحلي العراقي ٢٠٢١-٢٠٠٣

السنوات	سعر النفط \$	الإيرادات النفطية مليار \$	الإيرادات العامة مليار \$	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مليار \$	نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة %	نسبة المساهمة الإيرادات العامة من G D P %	نسبة المساهمة الإيرادات النفطية من G D P %
2003	28.1	1,400.2	1,430.2		0.97		
2004	36.05	14,735.1	14,944.4	33,006.8	0.98	45.28	44.6
2005	50.59	19,259.8	١٩,٦٧٣,٠	41,983.3	0.97	46.86	45.9
2006	61	32,832.7	٣٣,٤٠٠,٥	65,158.8	0.98	51.26	50.4
2007	69.04	40,083.4	٤١,١١١,١	85,9191.0	0.97	4.78	4.7
2008	94.1	٦٥,٧٧٦,١	٦٦,٧١٠,٠	130,747.9	0.98	51.02	50.3
2009	60.86	٤٢,٩٢٥,٠	٤٦,٧٠٨,٤	119,085.6	0.91	39.22	36.0
2010	77.38	٥٦,٣٩٠,٧	٥٨,٦١٨,١	135,488.4	0.96	43.26	41.6
2011	107.46	٨٢,٠٢٢,٤	٨٣,٦١١,٠	180,606.8	0.98	46.29	45.4



45.0	46.06	0.97	210,369.4	۹۶,۸۹۰,۸	۹۴,۵۶۵,۵	109.45	2012
39.1	40.27	0.97	229,327.3	۹۲,۳۴۳,۷	۸۹,۵۷۳,۴	105.87	2013
35.0	37.99	0.92	228,490.9	۸۶,۸۰۹,۴	۷۹,۹۵۱,۵	96.29	2014
24.0	31.15	0.77	171,136.0	۵۳,۳۰۴,۱	۴۱,۱۵۰,۸	49.49	2015
20.1	24.74	0.81	172,478.7	۴۲,۶۷۴,۰	۳۴,۷۳۶,۶	40.68	2016
27.0	32.15	0.84	191,197.3	۶۱,۴۷۵,۳	۵۱,۷۰۰,۷	52.51	2017
37.2	41.5	0.89	212,406.5	۸۸,۱۴۷,۱	۷۹,۰۶۷,۹	71.34	2018
36.8	39.94	0.92	225,203.5	۸۹,۹۳۹,۰	۸۲,۹۲۳,۸	64.3	2019
32.2	37.36	0.86	137,085.7	۵۱,۲۱۵,۳	۴۴,۱۴۷,۶	41.96	2020
31.1	35.6	0.87	207,889.3	۷۴,۰۰۳,۷	۶۴,۶۰۴,۸	69.72	2021

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: (بيانات البنك المركزي العراقي -المديرية العامة للاحصاء والابحاث-التقرير الاقتصادي السنوي ۲۰۲۱-۲۰۲۰) بتحويل قيمة الدينار الى الدولار، عملية التحويل من خلال: الايرادات \ سعر الصرف.

يتبين من الجدول (۳) ان الاقتصاد العراقي يعتمد على النفط بوصفه مصدر يكاد يكون شبه وحيد في تمويل التنمية إذ تشكل نسبته ۸۳,۶٪ عام ۲۰۰۴ وازدادت إلى ۹۲,۹٪ عام ۲۰۰۸، في حين انخفضت نسبة إسهام الإيرادات غير النفطية من ۱۶,۴٪ عام ۲۰۰۴ إلى ۷,۱٪ عام ۲۰۰۸ من اجمالي الإيرادات العامة، وهذا الانخفاض يعزى إلى حالة الركود في النشاط الاقتصادي الذي أثر على حصيله الموازنة في الإيرادات الضريبية التي لم تتجاوز في أحسن حالاتها عن ۰,۹۴٪ عام ۲۰۰۴. وفي عام ۲۰۰۹ تأثر الاقتصاد العراقي بالأزمة المالية للدول الصناعية، والتي أثرت سلباً من خلال هبوط أسعار النفط على الاقتصاد العراقي، إذ إن هيكل الناتج المحلي الإجمالي لازال يعاني من ضعف إسهام القطاع الصناعي والزراعي والمصرفي.. الخ.

وان اول أزمة مالية لتقلبات اسعارالنفط ظهرت نتيجة لأزمة العقارات التي انتشر تأثيرها عالمياً، وتسبب في انخفاض سعر النفط العالمي ولكن لم تدم تلك الازمة أثرها على العراق الا لعام واحد(۲۰۰۹) نتيجة احتواء الازمة ورجوع الاسعار النفطية الى التعافي، ثم ظهرت ازمة مالية بالغة الاثري العراق عام ۲۰۱۴ نتيجة انخفاض أسعار النفط وركود اقتصادي عالمي امتدت الى سنوات قبل ان تتعافي أسعار النفط عام ۲۰۱۷ والعودة الى انخفاضه في عام ۲۰۱۹ وظهور فترة ركود اقتصادي جديدة تداعياتها مستمرة لما بعد الكورونا، ويمكن القول ان الحديث عن الركود الاقتصادي يتبعه بالضرورة ازمة مالية في الاقتصادات الريعانية، ويعود السبب الى ان الموازنة العامة للحكومة العراقية وميزان المدفوعات والنشاط والاقتصادي ورفاهية المجتمع مرتبطة بأسعار النفط، وفي عشية وضحاها وجد العراق نفسه أمام عجز كبير في موازنته وميزان مدفوعاته وتدني في احتياطياته، ولم يعد قادراً على سداد التزاماته، وقد تزامنت تلك الأزمة مع أزمة أمنية وتعطل بنيتها الاقتصادية وموارده، فتوقفت الأنشطة الاقتصادية في معظم العراق.

وتعقيب آخر حول بيانات الجدول نجد انه كلما كان هناك ازمة يؤدي الى ركود الاقتصاد وانخفاض الاسعار العالمي للنفط كلما ارتفع مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي والعكس اذا كان الحالة في ارتفاع الطلب العالمي على النفط وارتفاع اسعارها ادت الى زيادة مساهمة الإيرادات النفطية فيه.

ج:-سوء ادارة الملفات الاقتصادية والامنية

ومن عوامل تفاقم الازمات هي السلوك الاداري الخاطيء، حيث عملت الحكومة بعد عام ۲۰۰۳ على التوظيف الحكومي العشوائي، الى أن انهيار سعر النفط في ۲۰۱۴-۲۰۱۵، ظهر واضحاً أن التوظيف في الجهاز الحكومي وصل



حدها، وبدأت بؤادر تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي نهاية عام ٢٠١٦، والذي اشترط وضع حد للتوظيف الحكومي وزيادة عدد الداخلين إلى سوق العمل بحوالى ٤١٠ ألف شخص سنويا. (الجميل والصائغ وسالم، ٢٠١٨) وسبب آخر لتعاظم الازمة سيطرة تنظيم الدولة على مناطق ومحافظات عراقية حتي وصلت الى جدار بغداد العاصمة واصبحت الاولوية للنفقات العسكرية واستنزفت موارد كبيرة من الإيرادات الكلية كما وسيطرت التنظيم على مناطق نفطية وموارد أخرى تهتم الاقتصاد العراقي. (السلطان، ٢٠١٩)

ولعل من اهم الأسباب الأساسية التي قادت الى تدهور الاقتصاد العراقي التي حددتها (الورقة البيضاء) هو توسع دور الدولة العراقية في الاقتصاد، عانى الاقتصاد العراقي من سلسلة من الصدمات على مدى عقود، أدت إلى تأسيس اقتصاد تقوده الدولة، بدءا بسياسة تأمين القطاعات المهمة في السبعينيات ودعم المجهود الحربي من خلال القدرة الكاملة للاقتصاد في الثمانينيات، ثم في التسعينيات من القرن الماضي حصار العراق، ثم ضياع فرصة تغيير هذا الاتجاه، وفشل النظام السياسي الجديد منذ عام ٢٠٠٣ العراق في بناء اقتصاد حر ومتنوع وفقا لمبادئ الدستور العراقي. (الورقة البيضاء للاصلاح الاقتصادي، ٢٠٢٠)

توسع دور الدولة، لاسيما زيادة عدد العاملين في القطاع العام بأصنافهم المتعددة وبنفقات رواتبهم ورواتب المتقاعدين، جاء على حساب الانفاق على البنى التحتية الأساسية في البلاد والاستثمار فيها على سبيل المثال، في الفترة بين ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٠، ارتفعت نفقات الدولة على رواتب الموظفين والمتقاعدين بنسبة ٤٠٠٪ بالقيمة الحقيقية، وارتفع العدد الإجمالي للعاملين في القطاع العام بأكثر من ثلاثة أضعاف.

وفي الفترة بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٨ أرتفع متوسط مدفوعات رواتب القطاع العام بنسبة ١٣٤٪ أي أكثر من زيادة إنتاجية العمل والتي ارتفعت فقط بنسبة ١٢٪ او كلفة المعيشة التي ارتفعت بنسبة ٢٨٪ خلال هذه الفترة. (الورقة البيضاء للاصلاح الاقتصادي، ٢٠٢٠) وإن الآفاق الاقتصادية للعراق تشوبها مخاطر سلبية كبيرة تتطلب الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. وتشمل هذه المخاطر: احتمال ظهور ازمات جديدة، واحتمال تدهور الأوضاع الأمنية، وزيادة حدة صدمات تغير المناخ، وحدوث مزيد من التقلبات في الاقتصاد الكلي. و يتوقف تجنب تأثير مخاطر التطورات السلبية أو التخفيف منها على سياسات الحكومة المستقبلية والالتزام بإجراء إصلاحات شاملة تتماشى مع ما ورد في الورقة البيضاء التي تمثل برنامج الحكومة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي في البلاد. (الورقة البيضاء للاصلاح الاقتصادي، ٢٠٢٠)

وتحتاج الى توفير بئة مناسبة لتنفيذ تلك الاصلاحات التي حددتها ورقة البيضاء التي بالامكان ان يكون منفذا لمعظم المشاكل المتراكمة خلال العقود الماضية التي اظرت انياب آثارها في الفترة الاخيرة من الاحجام الكبيرة لتدني مستويات المعيشة والدخل الفردي وزيادة معدل الفقر وتراكم الدين العام وتدهور الاوضاع الاجتماعية (موسوي، ٢٠٢٠ ص ٢٠٧-٢٢٤).

بالإضافة إلى ما سبق، فإن التراكم المالي بعد عام ٢٠٠٣ قد ذهب إلى قطاع البنوك والمضاربة ولم يتم استثماره في القطاعات الإنتاجية الحقيقية مثل الزراعة والصناعة والخدمات والتجارة الخارجية، التي تتعرض الى الإهمال والتراجع. الدروس المهمة للتنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم التي خرجت بها هي تحديد العلاقة بين الدولة والسوق، بمعنى أوضح بين الحكومة والقطاع الاقتصادي الخاص، من خلال تبني نهج صديق للحكومة يسمح للسوق بالعمل بحرية عندما ينجح ويتدخل عندما يفشل، مع ضرورة الابتعاد عن تلك السياسات التي ثبتت الفشل لعدة مرات واستبدالها بسياسات ناجحة. (الجبوي وآخرون، ٢٠١٦)

ثانيا: العوامل المؤثرة لتحويل الازمات الى فرص في الاقتصاد العراقي



من خلال النظر واستخلاص دراسات في هذا المجال ودراسة الامكانيات الاقتصادية العراقية يمكن استنتاج مجموعة من السياسات والوسائل التنموية التي يمكن من خلالها تقليل الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط ثم الابتعاد عن الانهيار الاقتصادي والتحول نحو التنوع وتخفيف الازمات المتتالية. سيتم عرض تلك العوامل بإيجاز وكما يلي:

١- الحكم الرشيد: عرف صندوق النقد الدولي الحكم الرشيد من خلال البعد التقني أي الناحية الاقتصادية من الحكم وتحديد شفافية حسابات الحكومة وضبط إنفاقها المالي من خلال فعالية إدارة الموارد العامة. بينما عرفه البنك الدولي الحكم الصالح أو الرشيد بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام.(IMF, 2014) شرط أساسي لتهيئة بيئة مواتية للتنوع الاقتصادي. وهذا ينطوي على تصميم وتنفيذ سياسات لصالح القطاعات الناشئة وضمان تنميتها في بيئة تسمح لها بالازدهار ومساهمة القطاعات بالكامل في بناء الاقتصاد المتنوع. (فوزي، 2007، ر، ص 34-35)

وتتعدد أشكال الفساد الإداري بين الرشوة، والمحسوبية والمحاباة، والواسطة ونهب المال، والعراق يفتقر الى الحكم الرشيد والادارة الرشيدة منذ عقود من الزمن، لان كثير من الدراسات ربطت بين ظهور مفهوم الحكم الرشيد بقضايا الازمات المتتالية في الاقتصاد العالمي وسوء ادارتها فقد لوحظ على مدار عقود الستينيات والسبعينيات القرن الماضي بان تنمية الموارد البشرية في بعض الدول يرتبط ارتباطا مباشرا بوجود الحكم الرشيد فيها وعدمها في البعض الآخر، وان كثيرا من الموارد الطبيعية ضاعت بسبب عدم الحكم (خيرة، 2010، ص 322-325) واذا نظرنا الى الجدول (٤) خلال مدة ازمة المالية 2014-2018 والتي كان المفروض على السلطة التنفيذية اكثر تشديدا على مواجهة الفساد واكثر فاعلية في مؤشرات الحكم الرشيد واغتنام فرصة الازمات لتنفيذ الاصلاحات.

جدول(٤) مؤشرات الحكم الرشيد في العراق لسنوات مختارة(2018 - 2014)

(0,2+) أداء ممتاز (-0,2) أداء سيء

السنة	البعد الاقتصادي		البعد السياسي		البعد المؤسسي	
	فاعلية الحكومة	نوعية التنظيم	حرية الرأي والمساءلة	الاستقرار السياسي	سيادة القانون	مكافحة الفساد
2014	1,11	1,25	1,14	2,48-	1,33	1,33-
2015	1,25	1,24	13	2,26-	1,42	1,37-
2016	1,27	1,13	1,2	2,31-	1,63	1,39-
2017	1,26-	1,20	1,5	2,31-	1,64	1,37-
2018	1,32-	1,22	0,99-	2,56-	1,76	1,40-

Sonia wartan,2020,p64

ومن بيانات الجدول(٤)، يتضح أن جميع المؤشر تلك لمدة(2014 - 2018) ذات قيم سالبة، و لاسيما مؤشر(الاستقرار السياسي)، إذ احتل المرتبة الأولى في التراجع - التدهور، يليه مؤشر(سيادة القانون)، بتسجيلها درجة سلبية(هي الأفضل في درجة السوء(-1,33) عام(2014) ليصبح(-1,42) مما يدل ذلك على ضعف ثقة الأفراد بالقانون بسبب استثناء الفساد في المحاكم والشرطة، ومن ثم ارتفاع نسب العنف والجريمة.

٢- توجيه القطاع الخاص والمشارك: في معظم البلدان العربية المصدرة للنفط، بما في ذلك العراق، لا يزال القطاع الخاص صغير الحجم ومتواضع النشاط، هناك العديد من الشركات في الدول العربية المصدرة للنفط مملوكة للدولة وتعمل في قطاع الخدمات العامة، في العديد من هذه الاقتصادات، يظل القطاع الاقتصادي الخاص صغيرا ويميل إلى أن يكون غير رسمي إلى حد كبير أو متخلفا نسبيا(الطائي 2021 ص 47-64)

اذيعتبر وجود قطاع خاص قادر على المنافسة مصدر استدامة للنمو والتوظيف في معظم اقتصادات العالم، يقود



الخدمات في القطاع الاقتصادي الخاص لخلق فرص عمل وبالتالي زيادة مساهمة الصناعة في خلق الناتج المحلي الإجمالي، من جهة أخرى يوجد انخفاض حصة القطاع الخاص في مجالات التي يعزز الزيادة في التنوع الاقتصادي، مثل الزراعة ونتيجة لذلك، لا يزال القطاع الاقتصادي الخاص في العراق غير قادر على توليد نمو الاستثمار والمشاريع اللازمة لخلق فرص العمل وتقليل الاعتماد على إيرادات النفط ووظائف القطاع العام. (الطائي ٢٠٢١ ص ٤٧-٦٤)

إذا ذلك يستلزم انشاء ادارة مشتركة بين القطاع الخاص والعام من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في الأنشطة غير المستغلة ودعم الدولة للاتجاه نحو القطاعات والأنشطة الجديدة. علاوة على ذلك، الشركات الخاصة غالباً ما تقف على حدود القطاعات الجديدة وجلب الرأسمال إلى الاقتصاد وليس العكس.

٣- بناء الاقتصاد المستدام وتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة: وذلك من خلال إدارة جماعية فعالة وموارد بشرية مؤهلة لتقليل الاعتماد على النفط والغاز لمواكبة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليمية والعالمية والاستجابة لها، يؤدي إلى تنوع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة، كما ويجب أن تلعب عوامل الإنتاج مثل الأرض ورأس المال والعمالة المنظمة وخاصة التكنولوجيا دوراً أساسياً في دفع النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، يجب أن يكون عامل الإنتاجية مرتبطاً بشكل مباشر برأس المال البشري القادر على الإبداع والابتكار والإدارة الجيدة للموارد، وبما أن التقدم التكنولوجي ورأس المال البشري يعتمدان على استثمارات طويلة الأجل مركزاً على التعليم والبحث والتطوير، فإذن يجب أن تعطي لها الأولوية في تخصيصات المالية العامة من جانب آخر إن عملية الحفاظ على التنمية وتحقيق النمو المستدام من خلال الاستفادة من الفوائد المحتملة من عائدات النفط الحالية وتوسيع القاعدة الضريبية هي جزء مهم من سياسة الحكومة في المستقبل، وتستخدم لتوفير مصادر بديلة لإيرادات النفط مثل الصناعات الجديدة في المستقبل، وهناك حاجة أيضاً إلى استثمارات عالية الجودة في البنية التحتية والرأس المال البشري لتحسين الإنتاجية الاقتصادية وتعزيز التنوع الاقتصادي. (الوتار، يحيى محمد، المجتومي، الشافعي ٢٠١٩).

٤- آلية تفعيل صندوق الثروة السيادية: صناديق الثروة السيادية هي ركيزة مهمة للاستثمار العالمي وأحد أهم علامات القوة المالية لبلدانهم وهي واحدة من آليات التي تساهم في توزيع رأس المال الوطني في السياق للتفاعل مع النظام المالي العالمي. تتمتع صناديق الثروة السيادية بأهمية خاصة في البلدان الريعية، وخاصة النفط. لأن هذه الدول تعاني من اختلالات هيكلية نتيجة اعتمادها على موارد النفط أو الغاز بشكل شبه حصري. ونتيجة لذلك، فهي عرضة للصدمات الخارجية بسبب عدم قدرتها على التحكم في أسعار النفط والغاز والصدمات الداخلية بسبب الظروف السياسية والأمنية واجتماعية الداخلية. (حمديّة شاكر مسلم و زهراء حسين ٢٠١٩)

الجدول (٥): أهم عشرة صناديق ثروة سيادية لعام ٢٠١٨

سنوات التأسيس	البلد	الأصول تحت الإدارة (مليار دولار)	صندوق الثروة السيادية	تصنيف
2000	النرويج	1,040	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	1
2007	الصين	940	مؤسسة الاستثمار الصينية	2
1976	الولايات المتحدة	828	أبو ظبي للاستثمار السلطة	3
1953	الكويت	595	هيئة الاستثمار الكويتية	4
1993	هونغ كونغ	523	هونغ كونغ - صندوق الصرف	5
1981	السنغافورة	378	GIC	٦
1971	السعودية	350	صندوق الإستثمارات العامة	٧



المصدر: (موسوي، ٢٠٢٠ ص ٢٢٤-٢٠٧)

كما مبين من الجدول رقم (٥) فأن اقتصادات تلك الدول مدعومة باحتياطات مالية كبيرة من خلال انشاء صناديق سيادية تؤمن اقتصادها في فترات الازمات ايا كانت نوعها، كما وتؤمن مستقبل الاجيال القادمة لمواطنيه الذين يحق لهم الاستمتاع بثروات بلدهم وهذا يعتبر بمثابة تنفيذ مبدأ العدالة في توزيعها. لذا فإن إنشاء صندوق سيادي للعراق يعتبر كصندوق صمام الامان للاقتصاد العراقي، وله تداعيات مهمة على الأداء العام، حيث يمثل مصدرا آخر يمدد الميزانية العراقية، بدلا من الاعتماد على مصدر نفطي واحد للإيرادات، كما وان هذا الصندوق، بغض النظر عن حجم أصوله المالية في وقت إنشائه، سوف ينمو بمرور الوقت وستنمو أصوله لأنه يعمل بشكل فعال ليكون بمثابة ضمان للاستقرار ووقوع الازمات بسبب تقلبات اسعار النفط على غرار تجربة البلدان النفطية الأخرى. ويتم تمويل هذا الصندوق إما من خلال الفائض الناتج عن ارتفاع أسعار النفط فوق مستوى معين، أو عن طريق تحديد مبلغ معين من عائدات النفط لىتم إيداعه في الصندوق، حيث تحدث عمليات السحب من الصندوق عندما تنخفض أسعار النفط ويحدث عجز في الميزانية عند الضرورة (حمديّة و زهراء: ٢٧ص. ٢٠١٩).

## النتائج والتوصيات

يمكن استخلاص جملة من النتائج والتوصيات المهمة من البحث كالتالي:

### النتائج

- ١-طوال اكثر من خمسين عاما فيما مضى وبسبب السياسات المالية غير السليمة كان ولايزال ايرادات النفط هي المتغير الأكثر تأثيرا على الاقتصاد العراقي وهذا موضح من خلال نظرة سريعة في جداول الواردة في البحث، لذا فان التغييرات في السياسات التوسعية والانكماشية للنفقات والايادات العامة وايضا زيادة ايرادات القطاعات الاخرى ونقصها مرهون بالطلب العالمي على النفط والتغييرات في سعرها.
- ٢-لعل من اهم الأسباب الأساسية التي قادت الى تدهور الاقتصاد العراقي التي حددتها(الدراسة) هو توسع دور الدولة العراقية في الاقتصاد، فعلى مدى عقود، تعرض الاقتصاد العراقي الى سلسلة من الصدمات قادت الى خلق اقتصاد موجه من الدولة، بدءا من سياسات التأمين للقطاعات الحيوية في السبعينيات من القرن الماضي، مروراً بتكريس كافة قدرات الاقتصاد لدعم الجهد الحربي في الثمانينيات، ومن ثم فترة الحصار في التسعينيات، ومن بعدها تضييع فرص تغيير هذه التوجه منذ عام ٢٠٠٣ وفشل النظام السياسي الجديد في العراق في بناء اقتصاد حر ومتنوع وفقا لمبادئ الدستور العراقي.
- ٣-أضع العراق فرصا للإصلاح على الرغم من وجود فرص للإصلاح قبل ٢٠٠٣ وبعدها، الا ان العراق لم يحرز حتى الآن أي تقدم ملحوظ في معظم هذه المجالات وعدم نجاح السياسات والاليات لتحويل الازمات الى فرص تنمية الحقيقية وبناء هيكلية اقتصادية لديها القدرة على التجاوب السريع مع الازمات.
- ٤- حالت الصراعات الداخلية والخارجية دون الاستخدام الكفوء للموارد البشرية والمادية، ونتيجة لذلك تكبد الاقتصاد العراقي خسائر باهضة.
- ٥- كان لاعتماد العراق على النفط أثره الكبير على التسوية السياسية والمحصلات الاقتصادية في البلاد، فعلى امتداد خمس عقود الماضية، استحوذ قطاع النفط في العراق على شبه كامل لقيمة الصادرات الكلية وعلى معظم





الإيرادات الحكومية والنتائج المحلي الإجمالي، دون ان يكون هناك اتباع استراتيجية لتغيير هذا النمط وبناء مجتمع بنمط رغم كل الازمات التي مرت به العراق مثل الحرب الايران- العراقي وفترة العقوبات الدولية ١٩٩٠-٢٠٠٣ وبعد احتلال العراق وفترة الازمة المالية ٢٠١٤-٢٠١٨ وصولا الى الازمة الصحية كوفيد١٩.

٦- واجه التنمية في القطاعين الخاص وغير النفطي في العراق المعوقات جراء عدة عوامل تنظيمية وسياسية قبل ٢٠٠٣ اما بعد الاحتلال ورغم تبني نظام السوق فان بيئة السوق في العراق غير مشجعة للمنافسة بسبب التوجه الاستثماري الخاطيء التي اتبعتها الحكومة في البلاد فاصبح استثمارات القطاع الخاص فقط في بعض المجالات ذو الربح الكبير والسريع مثل قطاع البناء والتشييد هذا اضافة الى ان الاستثمار في تلك المجالات شبه احتكاري طغت عليها طابع المحسوبية والمنسوبية وآلت الامور الى استنزاف ثروات هائلة في هذا الصدد.  
توصيات البحث:

١- تفعيل آلية صندوق الثروة السيادية في العراق والتي هي ركيزة مهمة لحفظ حقوق الاجيال القادمة وأداة مهمة للاستثمار، وأحد أهم علامات القوة المالية، وهي واحدة من الثروات التي تعكس التنوع في تطوير هيكل رأس المال الوطني في السياق التفاعل مع النظام المالي العالمي. تتمتع صناديق الثروة السيادية بأهمية خاصة في البلدان الريفية، وخاصة النفطية.

٢- تأسيس مؤسسة مختصة بإدارة الازمات تمتلك موارد بشرية قادرة على وضع الحلول السريعة والكفوءة للآزمات التي تتعرض لها الاقتصاد العراقي.

٣- العراق بحاجة شديدة لتحسن أداءها في مؤشرات الحكم الرشيد وخاصة في مجال فاعلية الحكومة والادارة الرشيدة، وذلك يحتاج الى تنمية القدرات البشرية واستئصال الفساد من جذورها.

٤- الاهتمام بالقطاع الخاص الذي يمكن أن يلعب دورا في تعزيز التنوع مصادر الإيرادات وزيادة فرص العمل، واتباع صيغة الاشتراك في ادارة المشاريع بين القطاع العام والخاص وذلك من خلال قيادة الابتكار وتوجيه النشاط الاقتصادي الى القطاعات غير المستغلة وتشجيع المنافسة الحقيقية في المشاريع الاستراتيجية ومتوسطة المدى.

٥- يجب ان يكون استغلال الفوائض المحتملة في إيرادات النفط الحالية وتوسيع القاعدة الضريبية جزءا مهما من سياسة الحكومة المستقبلية، حيث تستخدم لإنشاء صناعات جديدة لتوفير مصادر بديلة لإيرادات النفط في المستقبل وتؤمن لها مصادر الطاقة المتجددة وتوفر ايضا فرص عمل للمواطنين.

## Crises and opportunities for transformation in the Iraqi economy (19582021-)

### Abstract

This research paper sheds light on the problematic that with every crisis there appears an opportunity for reform and transformation for the better. This has been proven by the experiences of many developing and developed countries, but why did the Iraqi economy not confirm this trend and this logic despite the many crises and the multiplicity of opportunities? And The aims research to shed light on the most important historical points of crises and the failure of the macroeconomic policy to shift from crises to building a more stable economic structure, and It concluded that Iraq, despite the accurate diagnostic



analyzes during the economic notes on Iraq issued by international and local scientific institutions and bodies, it missed many and great opportunities before and after the 2003 occupation, and the failure of policies and mechanisms to transform crises into real development opportunities to build an economic structure that has the ability to Rapid response to crises, In this context, the research ended with recommendations, including the improvement of Iraq's performance in the indicators of good governance, especially in the field of government effectiveness and good management, and reaching an acceptable level among the international and Arab community, and this requires the development of human capacities and the eradication of corruption from its roots and attention to the private sector as well, which can play A role in promoting diversification of revenue sources and increasing employment opportunities, by driving innovation and economic activity in untapped sectors and encouraging real competition in strategic and medium-term projects.

**Key words: crises, economic transformation, oil rents, the Iraqi economy**

## قهیران و دهرفتهکانی گۆپانکاری له ئابووری عیراقد (۱۹۵۸-۲۰۲۱) پوخته

ئهم توێژینهوهیه رۆشنایی دهخاته سههر ئهو راستیهی که ده لیت قهیرانهکان دهرفته تیک بۆ چاکسازی و گۆپانکاری بۆ باشتر دهره خستین، ئهمهش به ئهموونی زۆریک له ولاتانی تازه پینگه یشتو و پیتشکه وتوو سه لمینراوه، به لام بۆچی ئابووری عیراق سه ره پای قهیرانی زۆر و فرهیی دهرفته ته کان ئهم رهوت و ئهم لۆژیکه پشتراست نه کرده وه؟ ئامانجی توێژینهوه دهرخستنی گرنگترین خاله میژوو ییهکانی قهیرانهکان و شکستی سیاسهتی ئابووری عیراقی له گۆپینی قهیران بۆ بنیاتنایی پیکهاته یه کی ئابووری سه قامگیرتر.

گرفتیی توێژینهوه که له ئه نجامی ئه وه هاتوو که سه ره پای دیاریکردنی وردی گرفته ئابوورییه کان له سههر عیراق له لایهن دامه زراوه زانستیه ئیوده وه له تی و خۆجیییه کان، به لام وهك نوسین ماوه ته وه، له پیتش و دوای داگیرکاری ۲۰۰۳ عیراق، هه لیککی زۆر زه وه ندهی له ده ستداوه، ههروه ها شکستی سیاسهت و میکانیزمه کان بۆ گۆپینی قهیرانهکان بۆ دهرفته تهکانی گه شه پیدانی راسته قینه بۆ بنیاتنایی پیکهاته یه کی ئابووری که توانای وه لامدانه وهی خیرای هه بیته بۆ قهیرانهکان سیمای سیاسه ته ئابوریه کان بووه.

له م چوارچۆیه یه دا توێژینهوه که به چه ند راسپاردیه ک کۆتایی پیهات، له وانه باشترکردنی ئه دای عیراق له پیه ره کانێ حوکمرانی دروست، به تایبهت له بواری کاریگه ریی حکومهت و به رپه وه بردنی باشدا، و گه یشتن به ئاستیکی قبولکراو له نیو کۆمه لگه ی ئیوده وه له تی و عه ره بیدا و ئهمهش پیه یستی به په ره پیدانی توانا مرۆیه کان و بنبرکردنی گه نده لێ له سه ره چاوه وه و گرنگیدان به که رتی تایبهت، که ده توانیته رۆلی گه وه ره بگپه رته له پیتشخستنی هه مه چه شنکردنی سه ره چاوه کانی داها و زیادکردنی دهرفته تهکانی دامه زراندن، به هاندانی داھێنان و چالاکیی ئابووری له که رته به گه رنه خراوه کاندای هاندانی کیه پرکیی راسته قینه له پرۆژه ستراتییژی و مامناوه نده کاندای کیلی وشه کان: ئابوری عیراق، ره یعیه تی نهوت، قهیرانهکان، گۆپینی ئابوری.



## المصادر

- النصراوي، عباس: ١٩٩٧. الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية و توقعات المستقبل، المستقبل العربي، مج. ١٩، ع. ٢١٦ ص ص. ١٦٤-١٦٧. <https://search.emarefa.net/detail/BIM.167-164>-١٩٣٩٨١
- خلف، بلاسم جميل، استشراف مستقبل البطاقة التموينية في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمية، ندوة وزارة التجارة، ٢٠٠٨.
- المجموعة الاحصائية للبنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، عدد خاص، ٢٠٠٣، ص ص ١-٢٠٠.
- (مرياتي، توفيق صبري ٢٠٠٧: الحروب وآثارها على تدهور الإقتصاد العراقي، journal of kerbala university, ٥ Volume, Issue ٢, Pages ص ص ٨٠-٩٦
- وزارة المالية - الهيئة العامة للضرائب، مديريةية الحسابات العامة التقرير السنوي ١٩٩٠- ٢٠٠٠ بغداد.
- المعموري، عبد علي كاظم ٢٠١٤. عوائق هيكلية: التحول في الاقتصاد العراقي. مجلة السياسة الدولية، مج. ٥٠، ع. ١٩٧، ص ص. ٥٢-٥٥ . <https://search.emarefa.net/detail/BIM.167-164>
- داني روديك، معضلة العولمة: لماذا يستحيل التوفيق بين الديمقراطية وسيادة الدولة والأسواق العالمية ترجمة: رتاب صلاح الدين، مراجعة هبة عبد العزيز غانم، مؤسسة هنداوي للنشر، القاهرة، ٢٠١٤.
- الزيدي والطالقاني، حسن لطيف كاظم الباحثة سارة فخري: التحول الاقتصادي في العراق: مشكلات وبدائل، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية مجلد ١٤، عدد ١، ص ص ٣١-٤٣، ٢٠١٧
- وفاء جعفر المهداوي، المرأة.. الشريك الجديد لاستدامة التنمية في العراق، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠.
- السباهي، مضر منعم: دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي الاصلاح الاقتصادي، كانون الأول، ٢٠١٢.
- حمدية شاكر مسلم و زهراء حسين: صناديق الثروة السيادية و دورها في الحد من صدمات أسعار النفط الخام مع الإشارة إلى العراق، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد ٢٥، العدد ١١٢ (٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٩)، ص ص. ٣٢١-٣٤٧، ٢٠١٩.
- سلوى علي سليمان « السياسة الاقتصادية » وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣ ص ص ٦٦-٦٨.
- الجميل، سمر كوكب، وآخرون، (٢٠١٨)، تقرير: الاقتصاد العراقي: التحديات والخيارات، على الموقع <https://www.makingpolicies.org/ar/posts/economy.arabic.php>
- فوزي، سامح، ٢٠٠٧، الحكم الرشيد الموسوعة السياسية للشباب، ط ١، القاهرة مصر، ص ص ٣٤-٣٥.
- خيرة، ابن عبدالعزيز، ٢٠١٥، دور الحكم الرشيد في مكافحة الفساد الاداري، رسالة ماجستير، الجزائر، ص ص ٣٢٢-٣٢٥.
- الوتار، يحيى محمد، المجتومي، الشافعي، ك.م. (٢٠١٩). دور دمج ممارسات إعداد تقارير الاستدامة الفندقية في نظام المعلومات المحاسبية لتعزيز الأداء المالي للفنادق: أدلة من العراق. المجلة الأفريقية للضيافة والسياحة والترفيه، ٨(٥)، ص ١-١٦.
- الموسوي، عبد الوهاب محمد جواد، معن عبود عليب، أحمد جاسم الياسيرك\*، حيدر نعمة بخيت، حسن لطيف: تحديد نقاط الضعف والحلول التنموية الممكنة للاقتصاد العراقي ٢٠٢٠ ص ٢٠٧-٢٢٤



- حمىدى والمقطومى، على، محمد (٢٠١٩): هل تقارير الاستدامة عبر نظام المعلومات المحاسبية تؤثر على قرارات الاستثمار في العراق؟ المجلة الدولية للابتكار والإبداع والتغيير، ٩(٩)، ص ٢٩٤-٣١٢.
- المقتومى، شاكراً، الفتلاوي، بخيت، حسن (٢٠١٩). التكامل بين الاستدامة المالية والمساءلة في مؤسسات التعليم العالي: دراسة حالة استكشافية. المجلة الدولية للابتكار والإبداع والتغيير، ٨(٢)، ٢٠٢-٢٢١.
- تشيشان، محمد، كاظم، (٢٠١٨). استراتيجيات العراق المستقبلية في استخدام محطات الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء باستخدام محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية في العراق (ص ١٩٥ - ٢٠٣).
- الطائي، بشير هادي عودة الطائي ٢٠٢١، دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق: الشروط وآليات القياس دراسة كمية للسنوات ٢٠٠٣ - ٢٠١٩ مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة - العراق قسم الدراسات الاقتصادية ص ٤٧-٦٤
- صفيح، صادق ٢٠١٨: مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٦: دراسة قياسية. الملتقى الدولي الاول حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، (صفحة ٤) جامعة البليدة.
- زغير و القريشي، علي حسين و حاتم كريم بلحاوي، (٢٠١٩) تحليل اثر الابداعات العامة في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٨) مجلة كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة واسط، ص ٣١١-٣٤
- عبد الرحمن، جابر جاد: الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، مطبعة التفيض، بغداد، ١٩٤٨.
- يونس، محمد عبدالله ، كيف يمكن الاستفادة من التحولات المفاجئة في العالم؟، مقالة انترنت، ٢٠٢٠، الرابط <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item> تمت زيارة ٢٥/٥/٢٠٢٠
- كلاين، نعومي: عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث، تاريخ النشر ٢٠٢٠: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ط ٥.
- الربيعي، فلاح خلف، تحليل تغيرات في توجهات السياسة الاقتصادية في العراق، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، ليبيا، ٢٠١٠، ص ٥-٢٥.
- النجفي، سالم توفيق «التنمية الاقتصادية في العراق: الحاضر والمستقبل، ورقة قدمت إلى: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول احتلال العراق وتداعياته عربية وإقليمية ودولية: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤» ص ١٩٥ - ٢١١، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث.
- السيد علي، عبد المنعم " دور الدولة المتغير في التنمية في العراق والسعودية وونس الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية، القاهرة، ٥٤، ربيع ١٩٩٦ ص ١٢٣-١٣٩.
- النجفي، سالم توفيق، مقالة: الاستبداد في نظام الحكم في العراق [www.mafhoum.com/pressV](http://www.mafhoum.com/pressV) ٢٠٥P١٠.htm تمت الزيارة ٨/٩/٢٠٢٢.
- ابراهيم، محمود، تأميم النفط العراقي ١٩٧٢ والموقف الدولي منها، مجلة اللغة العربية، عدد ٣٤، ٢٠٢١ ص ٣٢٨٧.
- السيد على، عبد المنعم: الاقتصاد العراقي الى اين « مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨، ص



الربيعی، فلاح خلف ۲۰۰۷: تحلیل اتجاهات التحول الهیکلي في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (۱۹۷۵-۱۹۹۰) »  
المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، pdf.۱۶/http://iier.org/i/files/docs. تمت الزيارة ۲۰۲۲/۹/۹.

34-Shantayanan Devarajan, Direct Redistribution, Taxation, and Accountability in Oil-Rich Economies:  
.A Proposal,2011

35-Sonia wartan,2020:(Iraq in the light of the indicators of Rational governancefor the period(2014 –  
.2018) N.afriqa jornal,N.24

36-Aguilera. R.V, Capap. J. & Santiso. 2016: SOVEREIGN WEALTH FUNDSA STRATEGIC  
.GOVERNANCE VIEW. r Academy of Management Perspectives

AL-HABOBY, AZHR &OTHERS 2016: The role of agriculture for economic development and 37-  
gender in IraqTHE JOURNAL OF DEVELOPING AREAS | 2016 DOI : http://dx.doi.org/10.1353/  
jda.2016.0094